الحرب الباردة و أثرها على توجهات السياسات الإقتصادية لدول المشرق العربي 1945-1989م

The Cold War and its impact on the directions of economic policies of the Arab East countries 1945-1989A.D

سليمان حليس*، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)
Slimane.helis@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/26 تاريخ القبول: 2024/05/28 تاريخ النشر: 2024/06/27

ملخص:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز الدور الذي لعبته الحرب الباردة في التأثير على دول المشرق العربي لتبني سياسات إقتصادية تقوم على نمطين إقتصاديين فرضتهما ظروف هذه الحرب. لنصل إلى القول أنه نتيجة لما أفضى إليه واقع الحرب الباردة من إنقسام العالم إلى معسكرين لكل منهما نظام إقتصادي مناهض للآخر، إنقسم المشرق العربي على صعيد السياسات الإقتصادية، حيث تبنت بعض دوله نظام التخطيط المركزي الإشتراكي الذي حقق في مراحله الأولى نموا إقتصاديا مقبولا، ولكنه فشل في الحفاظ على الإستمرارية فكان اللجوء إلى الإنفتاح على السوق الحرة هو الحل الأمثل. بينما إعتمد البعض الآخر على النموذج الرأسمالي مع بعض التغييرات وفقا لخصوصية هذه الدول، والذي أثبت نجاعته بشكل نسبي في تحقيق إستمرارية التنمية الإقتصادية خاصة في دول الخليج العربي.

كلمات مفتاحية: الحرب الباردة ، المشرق العربي ، السياسة الإقتصادية ، الإشتراكية ، الرأسمالية.

*- المؤلف المرسل

Abstract:

Through this research paper, we tried to highlight the role played by the Cold War in influencing the countries of the Arab East to adopt economic policies based on two economic patterns imposed by the circumstances of this war. Let us say that as a result of what the reality of the Cold War led to the division of the world into two camps, each with an economic system opposed to the other, the Arab East was divided in terms of economic policies, as some of its countries adopted a socialist central planning system that achieved in its early stages acceptable economic growth, but failed to maintain continuity. Therefore, resorting to openness to the free market was the best solution. While others relied on the capitalist model with some changes according to the specificities of these countries, which proved relatively effective in achieving continuity of economic development, especially in the Arab Gulf countries.

Keywords: The Cold War; The Arab East; Economic Policy; Socialism; Capitalism.

- **مقدمة**

لقد كان القرن العشرين حافلا بالأحداث بالنسبة للمشرق العربي والذي شهد إنهيار الإمبراطورية العثمانية في بداياته ليقع بعد ذلك تحت سلطة الإستعمار الأوروبي (الفرنسي والبريطاني) والذي عانى من ويلات طغيانه وتجبره، ومع ظهور موجة التحرر العالمية التي تلت الحرب العالمية الثانية وإستمرت حتى بداية السبعينات تخلصت جل دول المشرق العربي من قيود المستعمر ونالت إستقلالها، لتجد نفسها أمام تحديات كبيرة - بإعتبارها حديثة العهد بالإستقلال- ومن أبرزها الحاجة الملحة لسياسة إقتصادية تفضي لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة من أجل النهوض بالبلاد والتخلص من تركات الماضي، وتزامن هذا مع الوضع العالمي الذي سيطرت عليه أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت الإشتراكية والرأسمالية هما النظامين الإقتصاديين المهيمنين عالميا آنذاك. وعليه نطرح الإشكالية التالية:
فيما تتمثل التوجهات الإقتصادية التي إنتهجتها دول المشرق العربي في ظل الحرب الباردة؟

سنحاول من خلال هذا المقال تسليط الضوء على إحدى أهم مراحل التاريخ المعاصر للمشرق العربي من وجهة نظر إقتصادية، حيث نسعى لتبيان أثر المنافسة على بسط النفوذ السياسي والهيمنة

الإقتصادية بين القطبين المتصارعين على إنسياق دول المشرق العربي نحو تبني سياسات إقتصادية تنموية تقوم أساسا على النظامين الإقتصاديين المتناقضين اللذين أفضت إليهما الحرب الباردة.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة إعتمدت في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج التاريخي، الضروري لتتبع مجريات الأحداث المتعلقة بتاريخ بلدان المشرق العربي في الفترة محل الدراسة ووصفها بدقة ووضعها في محيطها وظروفها وإطارها الزماني والمكاني، وأيضا على المنهج التحليلي الذي إستعنت به لدراسة النماذج المختارة من تجارب السياسات الإقتصادية، كما إستخدمت ـ وفق متطلبات الدراسة ـ بشكل ثانوي المنهج الإحصائي من خلال تقديم إحصائيات إقتصادية مثلت تحصيل حاصل لتبني التوجهين الإشتراكي والرأسمالي، وكذا المنهج المقارن من أجل المقارنة ما بين طبيعة التوجهات الإقتصادية ومدى تأثيرها على الأوضاع الإقتصادية لدول المشرق العربي.

لتوضيح مدى تأثير الحرب الباردة على توجهات السياسات الإقتصادية لدول المشرق العربي سنحاول من خلال ما سيأتي التطرق إلى بعض التجارب العربية الإقتصادية الإنمائية التي تبعت النهجين الإشتراكي والرأسمالي.

أولا ـ التوجه الإقتصادي الإشتراكي في المشرق العربي

مارس الإتحاد السوفياتي خلال فترة الحرب الباردة[1] في إطار التسابق والتزاحم من أجل نشر الإيديولوجية الشيوعية وفرض الهيمنة السياسية والإقتصادية، العديد من الإستراتيجيات والأساليب على منطقة المشرق العربي قصد جعلها موالية لنفوذه وتركزت إهتماماته على الجانب الإقتصادي، وقد كان لهذا الحال أثره على توجه السياسات الإقتصادية لبعض دول المنطقة نحو إتباع النهج الإشتراكي[2].

---

[1] **الحرب الباردة:** مصطلح يدل على الصراع المذهبي الذي ظهر في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بين العالمين الإشتراكي والرأسمالي، والذي بلغ حدا أطلق عليه لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية بالحرب الباردة، أي التصادم العنيف دون نقطة الإشتباك المسلح مما أدى إلى تحويل محور الثقل في تحريك الصراعات الدولية وتوجيهها من دائرة العوامل القومية التقليدية إلى دائرة المذهبيات بكل مظاهر التعصب والتطرف التي ترتبط بها وبكل ما يمكن أن تتولد عنها من توترات دولية.(للمزيد ينظر: إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص ص 63-64).

[2] **الإشتراكية:** نظرية سياسية وإقتصادية تنادي بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والسيطرة على توزيع السلع وتلغي الملكية الفردية وتتخذ أشكالا مختلفة تبعا لمواقف أصحابها من القضية الإقتصادية، والقضية الإجتماعية والقضية السياسية، فهناك الإشتراكية الماركسية والنصرانية والديمقراطية وكلها

1. التجربة الإشتراكية العراقية:

ظل الإقتصاد العراقي إلى غاية منتصف القرن العشرين يعتمد على النشاط الزراعي وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء الإقتصادي والذي إقتصر على القطاع الزراعي، أما بقية القطاعات فقد كانت هامشية وذلك يعود إلى عدم توفر رؤوس الأموال اللازمة للنهوض بإقتصاد البلاد وإحداث تنمية شاملة، وبعد إكتشاف البترول ومنح الشركات الأجنبية إمتيازات التنقيب والإستخراج أصبحت عائدات النفطية تشكل المورد الأساسي لإيرادات العراق، والتي خصصت الدولة معضمها لتمويل عملية التنمية، وقد إتسم الإقتصاد العراقي بسمات الإقتصادات النفطية الريعية[1].

بالنظر لحصة العراق من عوائد النفط يتضح جليا إستغلال الشركات النفطية لظروف العراق وإستنزاف ثرواته حيث بلغت حصة العراق من عائدات نفطه في الفترة الممتدة مابين 1934-1950 حوالي 100 مليون دولار في حين كان صافي ربح الشركات النفطية لنفس المدة حوالي 800 مليون دولار، ومع بداية الخمسينات إشتد نضال القوى الوطنية العراقية من أجل إعادة النظر في الإتفاقيات المبرمة مع شركات النفط على أسس عادلة ومتكافئة والمطالبة بإقامة صناعة وطنية في مجال النفط، وفي ظل ضغط القوى الوطنية ومع الأخذ بعين الإعتبار عقد المملكة العربية السعودية لإتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة "أرامكو" الأمريكية وتجربة تأميم النفط الإيرانية سنة 1951 م[2]، بدأت مرحلة جديدة من مراحل صراع المفاوضات بين الحكومة العراقية وما تلاقيه من ضغط داخلي في سبيل تأميم[3]الثروة والشركات الإحتكارية

تشترك في معاداة الرأسمالية. (للمزيد ينظر: ياسر العلوي، **معجم المصطلحات السياسية**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2014، ص 16).

[1] سحر قاسم محمد، **الآليات الواجب توفرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2011، ص 3.

[2] سهيل صبحي سلمان، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية في العراق 1945- 1958**، د.د، ط 1، بغداد، العراق، 2009، ص ص 174، 176.

[3] **التأميم:** يعني نقل ملكية المنشآت الإقتصادية الخاصة إلى ملكية الدولة أي تحويلها إلى القطاع العام، وهي مرحلة تمر بها عادة الدول حديثة الإستقلال في إطار إسترجاع أملاك الدولة وإرساء قواعد السيادة.(للمزيد ينظر: ياسر العلوي، مرجع سابق، ص 22).

وما تلاقيه من دعم من حكوماتها[1]، مما إضطر شركة نفط العراق وفروعها إلى عقد إتفاقية في 03 فيفري 1952 م والتي تضمنت مناصفة الأرباح بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة عوائد النفط بشكل كبير حيث رفع من دخل الحكومة العراقية من مبلغ قدره 6.78 مليون دينار سنة 1950 م إلى 40.7 مليون دينار سنة 1952 م ثم إلى حوالي 80 مليون دينار سنة 1958 م ، وقد ساعدت هذه العوائد في القيام بمشاريع إقتصادية ذات فائدة للإقتصاد العراقي كبناء السدود والطرق والسكك الحديدية والأبنية الحكومية وتقوية الجيش[2].

وفي 14 جويلية 1958 م دبر ضباط الجيش العراقي ثورة ناجحة تم من خلالها تصفية الملك فيصل الثاني، حيث إحتضنت الثورة الجماهير العراقية المعبأة بالمشاعر المعادية للملكية وللغرب والموالية للعروبة وقد حافظ العراقيون - بذكاء- خلال الثورة على تدفق النفط إلى الغرب ولم يعمدوا في الحال إلى تأميم الشركات الأجنبية تجنبا للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، ونتيجة لتمادي شركات النفط وتلاعبها بالأسعار والإنتاج حيث كانت تجري تخفيضات في الأسعار بحجة زيادة العرض على الطلب[3]، جاء الرد من قبل الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم 80 بتاريخ 11 ديسمبر 1961 م والذي يقضي بتعيين مناطق الإستثمار لشركات النفط المتواجدة بالعراق[4]، حيث تم سحب إمتياز شركة نفط العراق عن 95% من الأراضي الممنوحة لها والسماح لها بالعمل ضمن المساحة الباقية فقط حيث تتواجد منشئات الشركة وحقولها[5]، وبموجب القانون رقم 11 الصادر سنة 1964 م تأسيست

---

[1] خلف محمد الجبوري، "أهمية النفط العراقي في الإستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1952 م"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، جامعة تكريت، العراق، المجلد الأول، العدد الأول، 2009 ،(ص.م 113-127)، ص 122.

[2] سهيل صبحي سلمان، مرجع سابق، ص 176.

[3] جعفر بهلول جابر الحسيناوي، **الأبعاد السياسية والإقتصادية للإحتلال الأمريكي للعراق و إنعكاساتها على دول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الإقتصادية الدولية، غير منشورة، قسم العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013، ص 14.

[4] جريدة الوقائع العراقية، العراق، العدد 616، 12ديسمبر1961.

[5] تغريد داود سلمان، "أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي"، **مجلة جامعة بابل**، العراق، المجلد 24، العدد 4، 2016، (ص.م 1034-1064)، ص 1037. ينظر أيضا: جعفر بهلول جابر الحسيناوي، مرجع سابق، ص 15.

شركة النفط الوطنية العراقية[1]، وفي الفترة ما بين 1967-1968 م تم توسع نطاق عمل الشركة لتشمل مناطق صودرت من شركة نفط العراق وكان يحظر على شركة النفط الوطنية العراقية الدخول في شراكات أو منح إمتيازات لشركات النفط الأجنبية[2].

1.1 الإصلاح الزراعي :

إتجهت الحكومة العراقية في بداية الخمسينات إلى إنعاش الوضع الإقتصادي حيث خصصت نسبة من العائدات النفطية لوضع خطط التنمية في البلاد و تدعيم النشاط الزراعي، فأنشأت مجلس الإعمار سنة 1951 م و إستحدثت وزارة للزراعة سنة 1952 م وباشرت في تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية كمشروعي سد الثرثار وسد دوكان وغيرها، إلا أن السياسة الزراعية العراقية فشلت بسبب عدم جدوى الخطط الإقتصادية التنموية وإستمرار الهيمنة الإقطاعية على الملكيات الزراعية الشاسعة، وبعد قيام ثورة 14 جويلية 1958 م وإلغاء الحكم الملكي وإقامة النظام الجمهوري بادرت حكومة الثورة بوضع سياسة زراعية تهدف إلى تطوير القطاع حيث أصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 سنة 1958 م والذي يعتبر أول محاولة جادة للتخلص من سيطرة الإقطاعيين وكبار ملاك الأراضي الزراعية في العراق، وتطبيقا لهذا القانون تم توزيع مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية على الفلاحين بهدف إستصلاحها ويعيب على هذا القانون أنه لم ينجح في تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية، كونه أبقى على وسائل الإنتاج بيد الإقطاعيين مما دفع الفلاحين إلى الإستعانة بهم والخضوع إلى قيودهم من جديد، وفضلا عن ذلك أضاف القانون أعباء جديدة أرهقت كاهل الفلاحين حيث فرض بدلا ماليا عن الأراضي المزروعة، وترتب عن هذا تزايد معدلات هجرة الفلاحين من الأرياف إلى المدن وترك الأراضي بورا دون إستغلال زراعي[3].

كما قامت الحكومة العراقية بعد إلغاء مجلس الإعمار سنة 1959 م بإعتماد منهاج إقتصادي يقوم على التخطيط المركزي (إشتراكي) حيث تم تشكيل هيئة مركزية تعمل على تنسيق الخطط المبرمجة من قبل الوزارات المختلفة في ضوء الأهداف المقررة، وهذا من خلال تبني الخطط المناسبة لإنماء ثروات البلاد الطبيعية وتأسيس جهاز مركزي للتخطيط الإقتصادي أطلق عليه إسم "مجلس التخطيط الإقتصادي" تولى وضع الخطط الإقتصادية في العراق كان أولها مؤقتة لأعوام 1959-1961م تهدف بالدرجة الأولى إلى تصفية وإصلاح الوضع الإقتصادي المتردي الذي خلفه مجلس الإعمار وإستكمال

---

[1] جريدة الوقائع العراقية، العراق، العدد 912 ، 08 فيفري 1964.

[2] **تغريد داود سلمان**، مرجع سابق، ص 1037.

[3] **حسين علي فليح، وزارة الزراعة في العراق 1952-1963(دراسة تاريخية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص ص 192-193.

المشاريع التي بوشر بتنفيذها ولم تكتمل وأيضا تحقيق أكبر قدرممكن من تشغيل اليد العاملة وإرساء قواعد الإستقلال الإقتصادي من خلال تخليص البلاد من التبعية الإقتصادية الخارجية من جهة وتحرير الإقتصاد الوطني من التبعية لقطاع وحيد هو قطاع المحروقات، وهذا عن طريق تنويع مجالات ونشاطات الإقتصاد الوطني و تشجيع الإستثمار في ميداني الصناعة والزراعة. ثم شرعت الحكومة العراقية في 18 أكتوبر 1961 م الخطة الإقتصادية التفصيلية لأعوام 1961-1965م بموجب القانون رقم 70 سنة 1961م وقد أنجزت خلال هذه الفترة - وفق الخطط المرسومة- الكثير من المشاريع في مجال الزراعة والري أهمها مشروع سد دربندخان وسد دبس في شمال البلاد[1].

2.1 تأميم النفط العراقي :

بعد نجاح تجارب التأميم في العالم ومن أبرزها تأميم قناة السويس عام 1956م والتي أكدت على تمكن القدرات الوطنية من كسر الطوق الإستعماري والتحرر من السيطرة الإحتكارية للشركات النفطية الأجنبية[2]، أصدر العراق القانون رقم 69 في 01 جوان 1972م الذي نص على تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة[3]، وإحتوى القانون على ستة عشر مادة أهمها: إنشاء شركة حكومية بموجب هذا القانون تسمى الشركة العراقية للعمليات النفطية نقلت إليها جميع الأموال والحقوق والموجودات التي آلت ملكيتها للدولة وتعويض شركة نفط العراق المحدودة عن تلك الأموال والحقوق والموجودات المؤممة[4].

أعلنت منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) من خلال مؤتمر إستثنائي عقد في لبنان بتاريخ 09 جوان 1972م عن دعمها الشامل لقرار العراق بتأميم ثروته النفطية، وأكدت على أن التأميم حق مطلق لكل دولة منتجة للنفط، هذا وقد كان لقرار تأميم نفط العراق آثار إيجابية على المستوى الداخلي وصدى واسع على الصعيد العالمي حيث كان له بالغ الأثرعلى الدول النفطية في المنطقة وعلى الشركات الإحتكارية التي رضخت لمطالب العراق المشروعة في ثروته الوطنية، وشكلت تجربة تأميم النفط العراقي مثلا يحتذى به في كل بلدان العالم الثالث المنتجة للنفط بشكل عام والدول العربية على وجه الخصوص ولاسيما أقطار الخليج العربي، هذه الأخيرة التي إعتبرت نجاح خطوة العراق لإستعادة ثروته نجاحا للشعب العربي

---

[1] حسين علي فليح، مرجع سابق، ص 193.

[2] فارس محمود فرج الجبوري، "تأميم النفط في العراق عام 1972 و موقف دول الخليج العربي"، **مجلة آداب الفراهيدي** ، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، السنة الأولى، العدد 2، د.ت، (ص.م 562-587)، ص 577.

[3] جريدة الوقائع العراقية، العراق، العدد 2146 ، 01 جوان 1972.

[4] فارس محمود فرج الجبوري، مرجع سابق، ص 577.

في المنطقة ضد السيطرة الإستعمارية والشركات الإحتكارية الأجنبية وإقتدت بالتجربة العراقية حيث أقدمت على تأميم ثرواتها النفطية تباعا في سنوات لاحقة[1].

3.1 الخصخصة في العراق :

إنتهجت الحكومة العراقية سياسة الخصخصة منذ بداية الثمانينات ففي عام 1982م قامت بتحويل بعض ممتلكات القطاع العام إلى الخاص بهدف إعطاء القطاع الخاص دورا في النشاط الإقتصادي، حيث عملت الدولة على إعادة دمج القطاع الخاص ونشاطه في النظام الإشتراكي الذي تتبعه وهذا عن طريق بيع بعض المعامل والمصانع والإنسحاب من بعض النشاطات الثانوية وفسح المجال أمام الخواص لتوليها كما أعيد النظر بالتصرف الإقتصادي لمنشآت القطاع العام الإشتراكي في ضوء حسابات الكلفة والمردود الربحي ، والسماح للقطاع الخاص بأن ينشط في مجال التجارة الخارجية والداخلية والزراعة[2].

من مظاهر التحول الإقتصادي من النظام الإشتراكي الموجه إلى الإنفتاح على السوق قيام الحكومة العراقية سنة 1987م ببيع عشرين مصنع إلى القطاع الخاص، كما أعلنت في سنة 1988م عن قائمة بستة وثلاثين مصنعا آخر ترغب ببيعهم. وبهذا إرتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 24 % سنة 1978م إلى 37.3 % سنة 1989م، ويرجع إهتمام الدولة بفتح المجال أمام القطاع الخاص إلى آثار الحرب العراقية الإيرانية وضخامة الإنفاق العسكري وإنخفاض قدرة الدولة المالية نتيجة إنخفاض أسعار النفط وكمية الإنتاج بسبب توقف منافذ تصدير النفط، وتقليص الإستثمار الحكومي وتقيد الإنفاق الجاري وحصره بالمشروعات التي تخدم المجهود الحربي[3].

2. التجربة الإشتراكية المصرية :

لقد كان نجاح الثورة المصرية سنة 1952 م وما ترتب عنها من تغيير سياسي إيذانا ببدء مرحلة سياسية جديدة في تاريخ مصر المعاصر صاحبها تغيير في الإيديولوجية الحاكمة، إذ بدأت الأفكار الإشتراكية واضحة المعالم في مرحلة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، الذي بدأ عملية إسترجاع الثروة الوطنية و تأميمها حيث تم نقل النصيب الأكبر من مرافق و ممتلكات القطاع الخاص إلى القطاع العام

---

[1] فارس محمود فرج الجبوري، مرجع سابق، ص ص 578 ، 583.

[2] يحي حمود حسن، **دراسات في الإقتصاد العراقي**، دار الساقي، ط1، البصرة، العراق، 2012، ص ص 117- 118.

[3] نفسه، ص 118.

(الحكومي) لتصبح الدولة هي المسيطرة بشكل مطلق على مجريات الإقتصاد المصري و ينخفض دور القطاع الخاص بشكل كبير في النشاط الإقتصادي[1].

حيث حاول عبد الناصر تجربة الإشتراكية العربية في مصر، فعجل بعملية تأميم المؤسسات الإقتصادية التابعة للدول الغربية و المتواجدة بمصر وصادر ممتلكات الطبقة البورجوازية السورية و اللبنانية المقيمة في مصر و التي اتهمت بتشجيع إنفصال سوريا عن مصر، و وضعت الحكومة المصرية يدها على أموال و ممتلكات الرعايا الأجانب الغربيين و إنتهى الوجه المتعدد الجنسيات الموروث عن القرن التاسع عشر و انغلقت مصر أمام النفوذ الأجنبية[2].

1.2 الإصلاح الزراعي الأول :

أعلن عن قانون الإصلاح الزراعي بتاريخ 9 سبتمبر 1952م الذي أقره القانون رقم 178، حددت من خلاله ملكيات الأراضي الزراعية الكبيرة بـ200 فدان[3] للفرد الواحد و أنه من حق كل من يملك أراضي تزيد عن هذا الحد أن يحتفظ بـ 100 فدان أخرى تقسم على أفراد أسرته، و تمت مصادرة الأراضي الزائدة و إعادة توزيعها على أساس قطع صغيرة تتراوح مساحتها ما بين 2-5 فدان منحت للفلاحين الذين لا يملكون أرضا و حدد ثمن قطعة الأرض بعشرة أمثال الإيجار المعمول به حيث كان المستفيد من الأرض ملزما بدفع 14 جنيه مصري في المتوسط عن كل فدان سنويا لمدة 30 سنة[4].

ونص القانون في مادته الخامسة على دفع تعويضات مجزية للملاك عن الاراضي التي انتزعت منهم حيث قدرت التعويضات بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية والتي تعادل سبعة أضعاف الضريبة أي ما يعادل سبعين ضعفا للضريبة العقارية التي كانت مفروضة منذ 1949 م نحو 3 جنيهات للفدان سنويا[5]، حيث سمح هذا القانون لأول مرة في مصر بإنشاء نقابات للعمال الزراعيين كما أنشأت وزارة خاصة لإجراء

---

[1] خضير إبراهيم سلمان، **السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ إنتهاء الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية تخصص السياسة الدولية، غير منشورة، قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015، ص 46.

[2] هنري لورنس، **اللعبة الكبرى**، المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأربد، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ط2، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية، 2008، ص 269.

[3] واحد فدان يساوي حوالي 0.42 هكتار.

[4] إيغور بيليايف و افغيني بريماكوف، **مصر في عهد عبد الناصر**، تر: عبد الرحمان الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1975، ص 56.

[5] صقر عبد الصادق هلال، **الأرض و الفلاح و المستثمر**، دراسة في المسألة الزراعية و الفلاحية في مصر، دار المرايا للإنتاج الثقافي، ط1، القاهرة، مصر ، 2017، ص 60.

الإصلاح الزراعي و حيث تمارس الجمعيات الزراعية التابعة للدولة و المنشأة وفقا لقانون الإصلاح الزراعي في القرى المصرية التي شملها القانون الجديد نشاطها تحت إشراف هذه الوزارة[1]، وكلف جهاز حكومي بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي والمتمثل في "اللجنة العليا للإصلاح الزراعي" والتي يرأسها وزير الإصلاح الزراعي بجانب لجان قضائية يرأسها مستشار وتضم موظفا من وزارة العدل وممثلا عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي[2]، وقد تولت الحكومة المصرية تنفيذ ما ورد في قانون الإصلاح الزراعي رافعة شعار "الأرض للفلاحين". إقتصر الإصلاح على مساحة تقدر بحوالي 560 ألف فدان فقط، أي ما يعادل عشر المساحة الكلية للأراضي الصالحة للزراعة[3].

2.2 إدخال أسس التخطيط المركزي في الإقتصاد القومي :

لقد كان تأميم قناة السويس سابقا لإدراج أسس التخطيط المركزي في الإقتصاد المصري و كذلك تحول البلاد إلى الصيغة اللارأسمالية في الإقتصاد (الإشتراكية) حيث أنشئ سنة 1957 م المجلس القومي للتخطيط إلا أن القاعدة الحقيقة للتخطيط لم تنشأ إلا بعد رفع شعار التصنيع و تمصير الممتلكات الأنجلو- فرنسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تركز وسائل الإنتاج و رؤوس الأموال في يد الدولة، وامتلكت مصر نتيجة لتنفيذ كل هذه الإجراءات مواقع حساسة في مجال الإقتصاد واكتسبت إمكانية التأثير في التنمية الإقتصادية، حيث كان بوسع التخطيط المركزي وحده أن يكون أداة هذا التأثير و كانت أولى مهام مجلس التخطيط وضع الخطة العامة لمشروع السنوات الأربعة (1957-1961م) لتنمية الصناعة [4].

3.2 الإصلاح الزراعي الثاني :

تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني الذي أقره القانون رقم 27 لسنة 1961م حيث خفض سقف ملكية الأراضي بموجبه إلى 100 فدان و تم توسيع مجال صلاحيات التعاونيات الزراعية الإلزامية و تنظيم المزروعات الحكومية. حيث هدف هذا الإصلاح مثل سابقه إلى إضعاف دور المجموعات القيادية (الإقطاعية) و في سنة 1966 م تم إنشاء لجنة للقضاء على الإقطاع مهمتها فحص كل حالات مخالفة الإصلاح الزراعي حيث تم حجز مساحات واسعة من الأراضي التي كان يملكها بعض الإقطاعيين[5]، و في سنة 1969 م تم تخفيض سقف الملكية إلى 50 فدان، و في إطار جملة قوانين الإصلاح الزراعي التي تم

[1] إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، مصدر سابق، ص 57.

[2] صقر عبد الصادق هلال، مرجع سابق، ص 62.

[3] إيغور بيلياييف و افغيني بريماكوف، مصدر سابق، ص 58.

[4] نفسه، ص 101.

[5] هنري لورنس، مصدر سابق، ص 270.

إقرارها و تنفيذها ما بين 1952. 1970 أعيد توزيع مساحة إجمالية تقدر بـ 13.5% من الأراضي الزراعية يضاف إلى ذلك المساحات التي إنتزعت برعاية وزارة الإصلاح الزراعية ليصل المجموع إلى 950 ألف فدان[1].

يمكن تلخيص الوضع بعد نهاية الحقبة الناصرية بأن تغيرات مهمة قد حدثت على الخريطة الطبقية و الإجتماعية في القرى منذ الدخول في مرحلة الإصلاح الزراعي إلى غاية أوائل السبعينات، فهناك فئات إختفت مثل كبار الملاك الإقطاعيين و شبه الإقطاعيين و هناك فئات برزت و تأكد دورها في القرى مثل متوسطي الملاك و أغنياء الفلاحين كما أن هناك فئات طرأت عليها بعض التغيرات في الحجم و الدور مثل صغار الملاك، هذا و لم تحدث تغيرات جذرية في التركيب المحصولي حيث ظل القطن المنتوج الزراعي الأساسي و صاحب الدور الرئيسي في النمو الإقتصادي للقطاع الزراعي فهو المساهم الأكبر في تمويل الضرائب و الفروق الناجمة عن التوريد الإجباري للحاصلات و الدخل الناتج عن الإصلاح الزراعي[2].

. آثار الإصلاح الزراعي[3]:

. تدعيم دفع عجلة التحول في الزراعة نتيجة لتحول كبار الملاك من الشكل شبه الإقطاعي إلى الإستغلال المتمثل في نظام المزارعة الذي يقوم على إستخدام العمل المأجور و يعتمد على الأساليب الحديثة في الزراعة .

. إتساع حجم و نمو نفوذ طبقة أغنياء الفلاحين الذين يزرعون الأرض التي يملكونها أو يستأجرونها.

. إنشاء قطاع عام كبير في الزراعة ذلك أن الدولة لم تملك الفلاحين ما إستولت عليه من أراضي الملاك الإقطاعيين ملكية فردية مطلقة بالمفهوم التقليدي، فهي و إن أعطتهم شهادات ملكية فقد بقيت المالك الحقيقي للأرض و هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج و الإستثمار و التوزيع.

. إدخال تقنيات و أدوات الثورة الخضراء للريف المصري (البذور المحسنة، التسميد المكثف ، اللآلات الزراعية الثقيلة) عبر دعم حكومي لتكثيف الإنتاج الزراعي و زيادة إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة.

4.2 الإنفتاح الإقتصادي المصري :

إستمرت سيطرت القطاع الحكومي على الأداء الإقتصادي و تقليص دور القطاع الخاص حيث كادت مساهمته في النشاط الإقتصادي تنعدم، و إتباع الحكومة سياسة التخطيط المركزي و سيطرتها على كافة المجالات الإقتصادية حيث إستمر الوضع على هذا النحو إلى غاية حرب أكتوبر 1973 م[4]، التي حققت خلالها مصر إنتصارا زاد من مصداقية النظام و نفوذه و تبنت الحكومة المصرية سياسة

[1] صقر عبد الصادق هلال، مرجع سابق، ص 62.

[2] نفسه، ص 68.

[3] نفسه، ص ص 68-69.

[4] خضير إبراهيم سلمان، مرجع سابق، ص 47.

إقتصادية جديدة عرفت بسياسة إقتصاد السوق[1] (الإنفتاح الإقتصادي)، وفي أكتوبر 1974 م صرح السادات بأن الهدف الرئيسي للإنفتاح الإقتصادي هو دعم الإستثمار لدفع عجلة الإنتاج و أكد بدوره رئيس الوزراء المصري ممدوح سالم في ذلك الوقت أن الإنفتاح الإقتصادي هو سياسة إقتصادية تهدف إلى تطوير المجتمع و تحقيق طاقته الإنتاجية و لا تتعارض مع عدالة التوزيع و لا تضعف القطاع العام و لا تنافي التخطيط القومي، و في سنة 1975 م تم إعادة النظر في بعض بنود قانون الإصلاح الزراعي. و صدر القرار الجمهوري رقم 824 لسنة 1976م بحل الإتحاد التعاوني الزراعي و توزيع ممتلكاته، و أنهى السادات حزمة الإصلاحات بأن أصدر قانونا للأراضي الصحراوية سنة 1981م حيث حدد الحد الأقصى لملكية الفرد بـ100 فدان و 300 للأسرة و 10 آلاف لشركات الأفراد و 50 ألف لشركات المساهمة [2].

. مظاهر الإنفتاح الإقتصادي[3] :

. إصدار القانون رقم 43 سنة 1973 م المعروف بقانون إستثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة و الذي فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي للإستثمار في العديد من المجالات التي كانت حكرا على القطاع العام، وتم منح المستثمرين الأجانب العديد من الإمتيازات والضمانات.

. السماح للقطاع الخاص بالدخول في مجال الإستيراد بعد الإلغاء شبه الكامل لمبدأ تأميم الإستيراد سنة 1975 م بموجب القانون رقم 115 الذي أجاز للخواص الإستثمار في مجال التصدير والإستيراد.

. منح حق الأفراد في تمثيل الشركات الأجنبية و السماح للوكالات بالإستيراد منها و في إطار ذلك صدر القانون رقم 93 عام 1974 م و الذي بموجبه أصبح للشركات الدولية الحق في ممارسة النشاط الفعلي و التشغيل داخل السوق المصرية .

. القيام بتعديلات في قوانين الضرائب للحد من تصاعد الضرائب على كبار المستثمرين تشجيعا للقطاع الخاص و منح الشركات الأجنبية إعفاءات ضريبية تحفيزا للإستثمار الاجنبي، والجدول التالي يوضح تطور الإستثمار العام و الخاص بالنسبة للإستثمار الإجمالي.

---

[1] **إقتصاد السوق:** هو مصطلح يستعمل لوصف حركة الإنتاج والتوزيع والتبادل وفق قواعد الإقتصاد الحر حيث يلعب الأفراد أو الشركات الدور الأكبر في العملية الإقتصادية الرأسمالية ومستوى العرض والطلب والأسعار، بينما تقول الحكومة بدور ثانوي محدود. (للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، ج1**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، د.ت، ص 238).

[2] صقر عبد الصادق هلال، مرجع سابق، ص ص 69 - 70.

[3] خضير إبراهيم سلمان، مرجع سابق، ص ص47 - 48.

جدول رقم(01): تطور الإستثمار العام والخاص بالنسبة للإستثمار الإجمالي خلال الفترة 1952-1989م بالمليون جنيه. **(بتصرف)**

السنوات	الإستثمار العام		الإستثمار الخاص		إجمالي الإستثمار
	القيمة	النسبة المئوية (%)	القيمة	النسبة المئوية (%)	
1952	28	24	87	76	115
1960	161.6	94	9.8	6	171.4
1966	349.4	93	28	7	377.4
1967	329.4	92	28	7	377.4
1973	425.6	92	37.9	8	463.5
1974	614.8	90	66.1	10	680.9
1982/81	4000	81	950	19	4950
1990/89	11185.1	68	5131.3	32	16316.4

(عبد المنعم راضي، 1996 : ص 105)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) أن دور القطاع الخاص في الإستثمار ومدى مساهمته في النشاط الإقتصادي المصري الوطني في الفترة ما بين 1952-1973م إنخفض بشكل كبير يكاد ينعدم، نتيجة توجه الدولة نحو إقتصاد التخطيط المركزي الذي يقوم على ملكية الدولة لكافة المنشآت الإقتصادية والمرافق العامة والهيمنة الكاملة على مختلف الأنشطة الإقتصادية، وإستمر الوضع على هذا المنوال إلى غاية سنة 1974م، حيث بدأت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإستثمار الوطني تزداد بوتيرة متسارعة وهذا راجع إلى إنتهاج الدولة لسياسة الباب المفتوح (الإنفتاح على السوق الحرة) التي قدمت كافة أساليب الدعم والتشجيع للإستثمارات الخاصة.

وبناءا على ما تقدم وبعد الإلمام بالحيثيات والمراحل التي مرت بها كل من التجربة العراقية والمصرية في تبني الإشتراكية كنهج وسياسة إقتصادية يتضح أن الدافع وراء إختيارها لهذا النظام هو الرغبة في إيجاد معايير موضوعية وعملية لتحقيق التوزيع العادل للثروة بين أبناء الوطن الواحد بما يتوافق مع مساهمات عناصر العملية الإنتاجية هذا من جهة، كما كان للخلفية التاريخية لدول المشرق العربي حديثة الإستقلال دورا في تبنيها لنظام إقتصادي مناهض للنظام الرأسمالي الذي تعتمده الدول الغربية الإمبريالية التي عانت من نير إستعمارها تعبيرا عن رفضها لكل أوجه التبعية لها من جهة أخرى، إلا أن هذه التجارب إنهارت بعد أن أخفقت على الصعيدين النظري والعملي، حيث أصبح من غير الممكن على أنظمة التخطيط المركزي وضع أسس صحيحة يمكن من خلالها تقييم الموارد الإقتصادية وتحقيق التوزيع

الإقتصادي الإجتماعي الملائم لعوائد عوامل الإنتاج مع المحافظة على الموارد الإقتصادية والمالية العامة، مما دفع هذه الدول إلى تغيير سياساتها الإقتصادية والتحرر من قيود الإقتصاد الموجه والإنفتاح على السوق الحرة.

بالنظر إلى ما مرت به تجارب الإشتراكية العربية يمكن القول أنه لم يعد هناك مجال لإختلاف الآراء حول ضرورة تطبيق دول المشرق العربي لبرامج الإصلاح الإقتصادي و المالي و الإداري، و أهمية الإجراءات التصحيحية الهيكلية التي تتعلق بتوفير شروط حرية المنافسة و تشجيع القطاع الخاص و بناء مؤسسات إقتصاد السوق و تفعيل آلية الأسعار، بعد أن تكشف عقم سياسات التدخل الواسع للدولة في النشاط الإقتصادي، و خاصة منها إخفاق التخطيط المركزي و الشمولي في عدد من البلدان العربية في إستغلال و تنمية الموارد على نحو كفؤ و سريع، وإنهاء العبء الإقتصادي و المالي المتزايد الناشئ عن إنخفاض كفاءة مشاريع القطاع العام سواءا بتمليكها للقطاع الخاص أو بتحسين كفاءة أدائها الإقتصادي و المالي بشكل جذري إذا كانت ملكيتها العامة ما زالت تشكل ضرورة إستراتيجية أو ذات أهمية خاصة للإقتصاد الوطني[1].

ثانيا ـ التوجه الإقتصادي الرأسمالي في المشرق العربي

سعت بدورها الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة إلى التصدي للمد الشيوعي الذي إعتبرته يشكل خطر على وجودها ويهدد أمنها، فعملت على إحتواءه خاصة في منطقة المشرق العربي ذات الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية، عبر تطبيق جملة من الإجراءات والمشاريع الإقتصادية التي تهدف في ظاهرها إلى تقديم المساعدة والمعونة الإقتصادية لدول المنطقة، وفي باطنها ماهية إلا مجموعة من الإستراتيجيات المدروسة تهدف إلى جذب وإستقطاب الحلفاء ووقف التغلغل الشيوعي من جهة، ومن جهة أخرى نشر الإيديولوجية والفكر الرأسمالي في أجزاء واسعة من المشرق العربي خاصة في منطقة الخليج العربي. وهو الأمر الذي ترتب عنه تبني بعض دول المنطقة سياسات إقتصادية تقوم على أساس النظرية الرأسمالية[2].

---

[1] صبري زاير السعدي، "الإقتصاد السياسي للتنمية و الإندماج في السوق الرأسمالية العالمية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 249، نوفمبر 1999،(ص.م 30-48)، ص 40.

[2] **الرأسمالية:** هي النظام الذي يسمح فيه بملكية وسائل الإنتاج ملكية خاصة، والرأسمالية كنظام إجتماعي إقتصادي ينبثق عن النظرية السياسية الفردية التي تقوم على أساس أن الفرد هو الهدف من

1. التجربة الرأسمالية اللبنانية:

يعتبر لبنان من البلدان التي لا تتمتع بموارد طبيعية أو معدنية مهمة، لذلك لم تكن ثمة حاجة تدعو إلى وجود سلطة مركزية قوية للسيطرة على منافع تلك الموارد، حيث كان النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الإقتصادية في لبنان حيث تركزت الزراعة على شريطها الساحلي الضيق وفي سهل البقاع الخصب الذي يقع بين سلسلتي جبال تمتد بشكل شبه متوازي من شمال لبنان إلى جنوبه، ولما كانت الليبرالية الإقتصادية هي نظام إقتصادي يستلزم مبدأ الملكية الخاصة والتبادل التجاري الحر بأسعار تحددها قوى السوق التي تعمل بأقل قيود ممكنة، ولا تتطلب بالضرورة تنظيما إقتصاديا رأسماليا قائما مسبقا أو أسواق تنافسية بل فقط وجود سلطة مركزية تتدخل بأدنى درجة ممكنة في الأمور الإقتصادية وتسمح للفاعلين الإقتصاديين بالعمل بحرية ضمن قواعد سلوك محددة، فبمجرد تحقيق لبنان لإستقلاله سنة 1946م إختارت الحكومة اللبنانية الليبرالية الإقتصادية كسياسة للتنمية الإقتصادية، وقد جاء هذا الإختيار بناءا على عدة تطورات حاصلة، حيث كان لبنان قد خرج من الحرب العالمية الثانية كدولة مستقلة مع صناعة منتعشة وفائض مالي تكوّن من التجارة النشطة والمضاربات[1].

وقد إرتبط النظام الإقتصادي اللبناني الحر بشكل وثيق بالرأسمالية الغربية التي عززت التحالف بين البنى الإقتصادية والبنى السياسية التي لها صلات قوية مع القوى المالية والتجارية، إذ هدفت الرأسمالية إلى بسط نفوذها على مجمل الإقتصاد اللبناني الوطني من خلال القطاع المصرفي الذي مارس تأثيره الكبير على عمليات الإقراض للقطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعة الناشئة[2].

لقد عمل الإقتصاد اللبناني بأسواق حرة ودرجة عالية من الليبرالية حيث ظل منفتحا بشكل كبير على التجارة وتبادل الموارد بما فيها رؤوس الأموال وتحويلها دون أي قيود، وإكتسب الإقتصاد اللبناني صفة النموذج الرأسمالي بحق وهو ما تثبته حقيقة كون لبنان نادرا ما عانى من نقص في رؤوس الأموال سواء على الصعيد الخاص أو العام[3].

كل تنظيم بشري، وأن المصلحة الشخصية هي الباعث الطبيعي لكل الجهود الإقتصادية التي من خلالها تتحقق مصلحة المجموع. (للمزيد ينظر: أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، مصر، 1968، ص ص 557-558).

[1] توفيق كسبار، **إقتصاد لبنان السياسي 1948-2002**، في حدود الليبرالية الإقتصادية، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2005، ص ص 69-75.

[2] ليلى رعد، **تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي 1958-1975م**، مكتبة السائح، ط1، طرابلس، لبنان، 2005، ص 379.

[3] توفيق كسبار، مرجع سابق، ص 26.

1.1 عوامل تطور النظام الرأسمالي في لبنان:

ساهم موقع لبنان الذي يقع في قلب المشرق العربي وكذا تركيبة نظامه السياسي إلى حد بعيد في تطور إقتصاده الحر، كما أن هناك العديد من العوامل التاريخية والسياسية والإجتماعية التي أدت إلى تطور الإقتصاد الرأسمالي في لبنان نذكر من أهمها:

. إستطاع السوق اللبناني عامة والقطاع الخدماتي خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية إجتذاب الأرصدة المتراكمة إنطلاقا من دور الوسيط في تأدية خدمات الوساطة والترانزيت وسائر الخدمات ذات العلاقة بهذه التجارة كالتأمين والصيرفة وهذا ما مكنها من النمو بوتائر أسرع وبمعدلات تفوق القطاعات المنتجة للسلع.

. أدت كارثة فلسطين سنة 1948م إلى تحول الطلب على الخدمات التي كانت فلسطين تمارسها لأغراض السوق إلى لبنان، وأبرز هذه الخدمات تحول حركة نشاط مرفأ حيفا إلى بيروت[1]، وتحول مصب أنابيب النفط السعودي من فلسطين إلى لبنان[2].

. ساهمت التحولات السياسية والإجتماعية في البلدان العربية التي شهدت إنقلابات عسكرية منذ أوائل الخمسينات كمصر وسوريا والعراق وما رافقها من تأميمات في قيام ذعر وحذر لدى أغنياء تلك البلدان فنتج عن ذلك نزوح كبير لرؤوس الأموال وأصحابها إلى لبنان، الذي كان الملجأ الآمن لحفظ أموالهم بعيدا عن خطر التأميم.

. مزايا سياسة الباب المفتوح التي طبقتها لبنان وأيضا موقع لبنان الجغرافي ومهارة أبنائه في التجارة وكذا الحرية المطلقة للنشاط التجاري[3].

---

[1] ليلى رعد، مرجع سابق، ص ص 94-95.

[2] غالب أبو مصلح، "حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 448، جوان 2016، د.ص.

[3] ليلى رعد، مرجع سابق، ص ص 96-97.

جدول رقم (02): وضعية الودائع في المصارف اللبنانية للفترة 1966-1973م بملايين الليرات اللبنانية.

نوعية الودائع	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
حسابات الإدخار	1554	1381	1574	1922	2385	3118	3909	4532
حسابات الشيكات	707	474	511	564	515	570	680	789
الحسابات الجارية	606	554	629	625	570	671	811	859
الودائع المحددة الأجل	400	301	288	145	146	177	231	207
المجموع	3267	2710	3002	3256	3616	4536	5631	6387

(ليلى رعد، 2005: ص 459)

الجدول رقم (02) يعطي فكرة واضحة عن تطور النشاط المصرفي في لبنان من خلال حجم الودائع المودعة في المصارف اللبنانية بمختلف أنواعها، إذ نلاحظ بصفة عامة أن حجم هذه الودائع عرف إرتفاعا كبيرا حيث بلغ سنة 1966م ما قيمته 3267 مليون ليرة ليصل سنة 1973م إلى 6387 مليون ليرة. إلا أن سنة 1967م شكلت إستثناءا من هذا التزايد الإيجابي حيث إنخفض حجم الودائع خلال هذه السنة بشكل واضح، بسبب ظروف الحرب العربية-الإسرائيلية التي قامت في نفس السنة والتي تعتبر نكسة في تاريخ دول المشرق العربي خاصة لبنان المجاورة لفلسطين، ثم عادت موجة إرتفاع حجم الودائع لتبلغ أوجها سنة 1973م. كما نلاحظ أن هذه الودائع كانت موزعة بين ودائع الإدخار وحسابات الشيكات والحسابات الجارية و الودائع لأجل، حيث عرفت ودائع الإدخار خلال هذه الفترة تطورا بارزا فقد إرتفعت من 1554 مليون ليرة إلى 4532 مليون ليرة أي ما يعادل ثلاث أضعاف تقريبا.

ويمكن القول بأن سبب إنتعاش النشاط المصرفي اللبناني خلال هذه الفترة يعود إلى جودة الخدمات المصرفية اللبنانية والتي تميزت بالحرية و رفع القيود وتقديم جميع التسهيلات والضمانات بما يحفظ أموال المودعين.

إن السمة الأساسية البارزة لبنية النظام الإقتصادي الحر تتبلور في الهيمنة التي فرضتها السيطرة البورجوازية بتحالفه مع الإقطاع السياسي، المرتهن لإحتكارات التجارة العربية والسوق الرأسمالية، وهذا ما إنعكس على البنية الإقتصادية وأدى إلى تطور وحيد الجانب لمصلحة القطاع الخدماتي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى من أجل تحقيق الربح السريع، دفعت هذه التركيبة الإقتصادية إلى إبراز التناقضات الطبقية في مجتمع تسوده الفروقات الطائفية لأنه لا يخدم سوى مصلحة الأفراد الذين يشكلون الفئة القليلة[1].

[1] ليلى رعد، مرجع سابق، ص 323.

حقق لبنان بسبب السياسة الإقتصادية الرأسمالية تقدمه النسبي على المستوى الوطني وعزز دوره كوسيط في التجارة الإقليمية وزاد من قدرات قطاعه الخدماتي والتي تحتاجها دول المشرق العربي وخاصة منها المالية حيث إكتسب لقب "سويسرا الشرق"، بدأ تدهور الإقتصاد اللبناني في سبعينات القرن الماضي بسبب الصراع الداخلي ومتغيرات المحيط العربي فإلى جانب تقدم البنى التحتية في بلدان المشرق العربي وتطور قدراته الإنتاجية السلعية والخدماتية إنفتحت هذه الأقطار على العالم الخارجي، ولم تعد في حاجة إلى الوساطة اللبنانية حيث نمت السوق المالية الحرة في البحرين لتنافس دور المصارف اللبنانية في إستقطاب فوائض صادرات النفط، هذا وظهرت العديد من المصارف العربية الحديثة ومع إنتقال الثقل الإقتصادي الإنتاجي تدريجيا من السوق الأوروبية إلى الشرق الآسيوي أصبحت دول الخليج العربي هي بوابات المشرق العربي بدلا من لبنان وتم توسيع المرافئ العربية على ضفاف البحر الأحمر والخليج العربي لتلبية حاجات الإستيراد وبهذا فقد مرفأ بيروت وزنه الإقتصادي المعهود، وأمام هذا الوضع كان حريا بالسلطة اللبنانية تدارك الوضع والبحث عن حلول كفيلة بالنهوض بالإقتصاد اللبناني لكن الطبقة الحاكمة المتجذرة في النظام وذات الثقافة الغربية الرأسمالية لم تكن قادرة على إبتكار إستراتيجية تتلائم مع التحولات الجديدة وتحدث التغير المطلوب، ثم جاء الإجتياح الإسرائيلي ليزيد من تأزم الوضع، وبعد ذلك تولت حكومة رفيق الحريري السلطة في لبنان لتضع خطة للتنمية الإقتصادية تهدف إلى النهوض بقطاع الخدمات المصرفية وقطاع التجارة والسياحة بمساعدة أمريكية ليستعيد الإقتصاد اللبناني بعضا من حيويته[1].

2. التجربة الرأسمالية لدول الخليج العربي :

إختارت دول الخليج العربي النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي يقوم على مبدأ الحرية، ويتلخص عادة بقدرة الفرد على القيام بأي نشاط اقتصادي يريده مع ترك الحرية للسوق لأنها تستطيع تصحيح أخطائها والوصول إلى وضع التوازن من دون تدخل الدولة، لم تتبنى هذه الدول النظام الرأسمالي تبنيا أعمى، بل أخضعته للمراجعة والتصحيح المستمرين، فبعد حدوث مجموعة من الأزمات، اتضحت ضرورة إعادة النظر بوضع الدولة في العملية الاقتصادية، وعولج هذا الخلل عن طريق التأثير والتدخل في الوضع الاقتصادي العام، لكن من دون المساس بالحريات الاقتصادية أو الحد منها[2].

---

[1] غالب أبو مصلح، مرجع سابق، د.ص .

[2] حسن إسميك، **"الدولة العربية بين الإشتراكية والليبرالية الإقتصادية"**، نشر بتاريخ 04 جانفي 2021 على الساعة 06:30 صباحا، ينظر الموقع:

https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/03012021053441404

تم الإطلاع عليه يوم الجمعة 25 أوت 2023 على الساعة 10:02 مساءا.

وضعت دول الخليج العربي المنتجة للنفط سياستين لتحقيق سيطرتها على صناعة و إنتاج البترول الخام من أراضيها و هما سياسة المشاركة و سياسة التأميم التدريجي، وإهتمت منذ النصف الثاني من عقد السبعينات بزيادة العوائد البترولية عن طريق تحسين أسعار البترول و تحقيق نوع من السيطرة على منابعه فبعد تبنيها لسياسة المشاركة و التأميم قامت بالتفاوض مع ممثلي الشركات البترولية العالمية لوضع هذه السياسة موضع التنفيذ إلا أن التطورات السريعة التي شهدها السوق العالمي أدت إلى إمتلاك بعض دول المنطقة للشركات العاملة في أراضيها و قبول هذه الدول المشاركة مع رأس المال العالمي في العمليات اللاحقة لإنتاج البترول الخام[1].

تمحورت هيكلة الإقتصاد الخليجي حول النفط بشكل أساسي فشكلت الصناعة البترولية ونظمت النشاطات الإقتصادية المرتبطة بالأساليب الحديثة في الإنتاج السلعي والخدماتي في تنظيم العلاقات الإقتصادية داخل المجتمع، و تم الإهتمام بالصناعات التحويلية و قطاع الزراعة و الخدمات المصرفية و المالية، و كل هذه التطورات تمت بشكل سريع حتى وصلت إلى كل مدينة و قرية و حققت الدول النفطية في الخليج العربي إنجازات كبيرة في نشاط هياكل البنية الأساسية و قد تجلى ذلك في شبكات الطرق البرية و خدمات الكهرباء و المياه و شبكات الإتصال السلكية و اللاسلكية، و تضاعف عدد الطلبة في مجال التعليم إلى أربعة أضعاف أو أكثر وعلى سبيل المثال وصل نصيب الطالب في الإنفاق إلى حوالي 1422 دولار سنويا في الكويت، و زاد عدد الأطباء و المستشفيات في مجال الخدمات و إرتفع متوسط عمر الأفراد و إنخفض معدل الوفيات، و تحول قطاع الإستيراد و التصدير إلى أكثر قطاعات الإقتصاد الخليجي ديناميكية و إزدهر قطاع البناء و توسع قطاع الخدمات، و إرتفع مستوى الأجور بشكل كبير، و شكلت كل هذه الظروف عوامل جذب للعمالة الوافدة إلى القطاعين العام و الخاص و خاصة من آسيا بحيث وصلت نسبتهم إلى ثلثي عدد السكان الأصليين، هذا و قد أدت الطفرة النفطية إلى زيادة الإستهلاك المحلي و خاصة الكماليات بحيث أصبحت دول الخليج العربي تضاهي الدول الرأسمالية المتقدمة[2].

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا مثاليا لنجاح التجربة الرأسمالية في الخليج العربي حيث تبنت منذ نشأتها نظام الإقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، حيث تحدد فيه قوى العرض و الطلب المعطيات الإقتصادية الأساسية و التي تتمثل في الأسعار و الإستثمار في القطاعات الإقتصادية الإنتاجية و الخدماتية و التجارة الخارجية و الداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة، أي أنه تم تبني سياسة إقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الإستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع

[1] محمد حسن العيدروس، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية، ط2، القاهرة، مصر، 1998، ص 348.

[2] نفسه، ص ص 346-347.

الخاص دور الريادة في الإقتصاد الوطني، حيث إقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الإقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للإقتصاد الحر، وتعتمد الإمارات العربية المتحدة مثل بقية دول الخليج العربي على الريع النفطي كعنصر رئيسي لإيرادات الدولة اللازمة لتغطية الإنفاق العام الجاري والإنمائي المتزايد منذ منتصف السبعينات، وقد مكنت الإيرادات النفطية هذه الدولة من الإنفاق المباشر على تنفيذ المشاريع الإقتصادية الإنمائية ومشاريع البنية التحتية، هذا بالإضافة لإنفاقها الجاري على الرواتب و الأجور والمشتريات من السوق المحلية[1].

تمكنت الإمارات العربية المتحدة من تحقيق إنجازات إقتصادية ضخمة و المتمثلة في البنية الإقتصادية القوية و التي تتميز بإرتفاع المستوى المعيشي و الدخل الوطني بشكل عام، و البنية التحتية المتطورة والخدمات المتقدمة في النقل البري والجوي و البحري والإتصالات، وكذا إمتلاكها لقطاع صناعي متطور و قطاع تجاري حيوي يدعمه قطاع مصرفي متقدم[2].

جدول رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج ومكوناته في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عامي 1975م و1985م بالمليون درهم (بتصرف).

القطاع	1975		1985	
	القيمة	النسبة المئوية %	القيمة	النسبة المئوية %
الزراعة والأسماك	329	0.8	1440	1.4
النفط	26364	66.5	44707	43.8
المناجم والمحاجر	98	0.2	309	0.3
الصناعات التحويلية	369	0.9	9255	9.1
الكهرباء والغاز والماء	209	0.5	2143	2.1
التشييد والبناء	4308	10.9	8882	8.9
التجارة والمطاعم والفنادق	3248	8.2	8715	8.5
النقل والتخزين و الإتصالات	1255	3.6	4224	4.1
البنوك والتمويل والتأمين	627	1.6	5154	5.1
العقارات	1592	4	5176	5.1
الخدمات الحكومية	1364	3.4	11001	10.8
الخدمات الشخصية والمنزلية الأخرى	422	1.1	2009	2
ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة	550-	1.3-	1025-	1-
الناتج المحلي الإجمالي	39635	100	101990	100

(محمد سعد عميرة، 2002: ص ص 18- 19)

[1] محمد سعد عميرة، "إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"، **مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية**، منظمة التعاون الإسلامي،2002، (ص.م 1-20)، ص 2.

[2] نفسه، ص 4.

من خلال الجدول رقم (03) نستنتج أن الريع النفطي يشكل المورد الأساسي للناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تطورا كبيرا خلال الفترة ما بين 1975-1985م حيث إرتفع من 39635 مليون درهم سنة 1975م إلى 101990 مليون درهم سنة 1985م نتيجة نجاح الإمارات في تحقيق تنمية إقتصادية شاملة خلال هذه الفترة، والتي تتضح معالمها من خلال تضاعف نسب مساهمة مختلف القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الجدول، وخاصة منها قطاعات: الصناعات التحويلية والتجارة والخدمات الحكومية والبنوك والتأمينات والعقارات.

وينطبق الأمر على المملكة العربية السعودية التي صارت في عداد أكبر عشرين اقتصاداً على مستوى العالم، معتمدةً على التنويع الاقتصادي من ناحية الموارد، مع وجود دعم واضح للقطاع الخاص ومبادرات ريادة الأعمال، وهكذا حققت دول الخليج العربية نهضة حقيقية، انتقلت فيها من بلدان بسيطة تعتمد على الرعي والصيد، إلى أخرى حديثة تمتلك أفضل مقومات الحياة وأكثرها تطوراً، من بنى تحتية وتكنولوجية وغيرها. حتى أنها تخطت الحالة التي تعتمد فيها على النفط مصدراً وحيداً للدخل، فأصبحت تعتمد على اقتصاد متنوع المصادر من تجارة وصناعة وسياحة[1].

وعليه يمكننا القول، أن دول الخليج العربي تتبع نهجا اقتصاديا ناجحا، وقد أدى ذلك إلى الإستقرار الإجتماعي والفاعلية السياسية، حيث أثبتت الرأسمالية في العالم كله وفي المشرق العربي، أنها النظام الاقتصادي الأجدى والأبقى، وذلك بسبب ما تتسم به من مرونة وقدرة على التكيف والتصحيح والخروج من الأزمات[2].

و بناءا على ما سبق تناوله نلاحظ أن نظام إقتصاد السوق في التجارب الإقتصادية لدول المشرق العربي بقي عاجزا في بعض الأحيان عن تقديم معالجة جذرية لمشكلة توزيع الثروة والحد من مساوئها الإجتماعية المتزايدة وهو ما أثبتته حالة لبنان، إلا أنه وبصفة عامة حقق نجاحا نسبيا في مجال النمو الإقتصادي و التقدم التكنولوجي.

وفي هذا المقام وبعد عرض هذه العينات من التجارب الإقتصادية العربية المتباينة نلاحظ التفوق الكبير للنظام الإقتصادي الرأسمالي الحر مقارنة بالنظام الإشتراكي، وهو ما أثبتته إستمرارية إقتصاد السوق الحرة في تحقيق التنمية الإقتصادية بشكل نسبي، في حين فشل الإقتصاد الموجه في الحفاظ على مستوى تقدمه وأفضى إلى العجز الإقتصادي. وعلى الرغم من أن المفاضلة بين الأنظمة الإقتصادية لاتقع

[1] حسن إسميك، مرجع سابق.

[2] نفسه.

ضمن مجال هذه الدراسة إلا أن المقصود هو توضيح الفرق حول مدى تأثير النظامين - اللذين فرضتهما ظروف الحرب الباردة - على السياسات الإقتصادية لدول المشرق العربي.

خاتمة

بعد دراسة موضوع البحث الموسوم بـ:" الحرب الباردة وأثرها على توجهات السياسات الإقتصادية لدول المشرق العربي 1945-1989م" نستخلص أنه نتيجة لما فرضه واقع الحرب الباردة من إنقسام العالم إلى معسكرين لكل منهما نظام إقتصادي مناوئ للآخر، تباينت توجهات السياسات الإقتصادية لدول المشرق العربي، حيث إتخذ بعضها النهج الإشتراكي سبيلا لتحقيق طموحات التنمية المرجوة، في حين لجأ البعض الآخر إلى إعتماد النموذج الرأسمالي، هذا وقد تفاوتت درجة إعتمادها على أي من النظامين. ونتج عن كلا الخيارين آثار إقتصادية تراوحت ما بين الإيجابية والسلبية، حيث حققت التجارب الإشتراكية العربية في بداياتها نموا إقتصاديا بمعدلات مقبولة نتيجة قيام هذه الدول بسلسلة من التأميمات إسترجعت من خلالها ثرواتها وإستغلت عائداتها في تحقيق تنمية شاملة، إلا أن سياسة التخطيط المركزي أثبتت عجزها وإخفاقها في مرحلة لاحقة مما أدى إلى تراجع الوضع الإقتصادي لهذه الدول، فلجأت إلى التنازل عن الملكيات العامة لصالح القطاع الخاص (الخصخصة) والإنفتاح على السوق الحرة، في حين أن التجارب الرأسمالية العربية رغم كونها أخضعت لبعض التعديلات إلا أنها أثبتت نجاعتها إلى حد ما وخاصة منها تجارب دول الخليج العربي التي حققت نهضة إقتصادية بكل المقاييس.

قائمة المصادر والمراجع:

. المصادر:

. إيغور بيليايف و افغيني بريماكوف، **مصر في عهد عبد الناصر**، تر: عبد الرحمان الخميسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1975.

. هنري لورنس، **اللعبة الكبرى**، المشرق العربي والأطماع الدولية، تر: عبد الحكيم الأبد، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ط2، بنغازي، الجماهيرية العربية الليبية، 2008.

. المراجع:

الكتب:

. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991.

. توفيق كسبار، **إقتصاد لبنان السياسي 1948-2002**، في حدود الليبرالية الإقتصادية، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، لبنان، 2005.

. سحر قاسم محمد، **الآليات الواجب توفرها لإنتقال العراق من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، قسم الإقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، ديسمبر 2011.

. سهيل صبحي سلمان، **التطورات الإقتصادية والإجتماعية في العراق 1945- 1958**، د.د، ط 1، بغداد، العراق، 2009.

. صقر عبد الصادق هلال، **الأرض و الفلاح و المستثمر**، دراسة في المسألة الزراعية و الفلاحية في مصر، دار المرايا للإنتاج الثقافي، ط1، القاهرة، مصر ، 2017.

. ليلى رعد، **تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي 1958-1975م**، مكتبة السائح، ط1، طرابلس، لبنان، 2005.

. محمد حسن العيدروس، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية، ط2، القاهرة، مصر، 1998.

. يحي حمود حسن، **دراسات في الإقتصاد العراقي**، دار الساقي، ط1، البصرة، العراق، 2012.

المعاجم والموسوعات:

. أحمد عطية الله، **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة، مصر، 1968.

. عبد المنعم راضي، **موسوعة مصر الحديثة**، مج 2، الإقتصاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1996.

. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، ج1**، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، د.ت.

. ياسر العلوي، **معجم المصطلحات السياسية**، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2014.

الرسائل الجامعية:

. حسين علي فليح، **وزارة الزراعة في العراق 1952-1963(دراسة تاريخية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015.

. جعفر بهلول جابر الحسيناوي، **الأبعاد السياسية والإقتصادية للإحتلال الأمريكي للعراق و إنعكاساتها على دول الجوار**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص العلاقات الإقتصادية الدولية، غير منشورة، قسم العلاقات الإقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2013.

. خضير إبراهيم سلمان، **السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ إنتهاء الحرب الباردة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية تخصص السياسة الدولية، غير منشورة، قسم السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2015.

المقالات العلمية:

. تغريد داود سلمان، "أثر الإيرادات النفطية في تنمية الإقتصاد العراقي"، **مجلة جامعة بابل**، العراق، المجلد 24، العدد 4، 2016، (ص.م 1034-1064).

. خلف محمد الجبوري، "أهمية النفط العراقي في الإستراتيجية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1952 م"، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية**، جامعة تكريت، العراق، المجلد الأول، العدد الأول، 2009 ،(ص.م 113-127).

. صبري زاير السعدي، "الإقتصاد السياسي للتنمية و الإندماج في السوق الرأسمالية العالمية"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 249، نوفمبر 1999،(ص.م 30-48).

. غالب أبو مصلح، "حول الوضع الإقتصادي والإجتماعي في لبنان"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 448، جوان 2016.

. فارس محمود فرج الجبوري، "تأميم النفط في العراق عام 1972 و موقف دول الخليج العربي"، **مجلة آداب الفراهيدي** ، كلية الآداب، جامعة تكريت، العراق، السنة الأولى، العدد 2 ، د.ت، (ص.م 562-587).

. محمد سعد عميرة، "إقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية"، **مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية**، منظمة التعاون الإسلامي، 2002، (ص.م 1-20).

الصحف والجرائد:

. جريدة الوقائع العراقية، العراق، العدد 616، 12ديسمبر1961.

. جريدة الوقائع العراقية، العراق، العدد 912 ، 08 فيفري 1964.

. جريدة الوقائع العراقية، العراق، العدد 2146 ، 01 جوان 1972.

المقالات الإلكترونية:

. حسن إسميك، **"الدولة العربية بين الإشتراكية والليبرالية الإقتصادية"**، نشر بتاريخ 04 جانفي 2021 على الساعة 06:30 صباحا، ينظر الموقع:

https://www.annaharar.com/arabic/makalat/annahar-alarabi-authors/03012021053441404